الريف البرازيلي أنموذجا للتنمية في سياق الاقتصاد الأخضر بعد عام 2003[1] تأليف: لورو ماتي

ترجمة وتعليق: ا.م. د قاسم شعيب السلطاني
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
Qassimalsultani@yahoo.com
07700169262

ABSTRACT:
This paper discusses the Brazilian rural development model in the context of Green Economy and the sustainable development debate, issues that have be discussed in international sphere. this paper will try to answer the following question: Is the green economy approach a good way to promote sustainable development in countries like Brazil? To answer this question we are concentrating our analysis in the agricultural sector. we analyzed the Brazilian rural development model and the public investment in the agricultural and livestock sector, seeking to emphasize the government option towards primary commodity production for international markets. The main conclusions of the paper is that to understand the Brazilian society today we need to take account a transition from an agrarian society to an industrial society, a process that occurred in Brazil during the 20th Century. This path Brazilian society has mapped since its inception is marked by the contradiction between abundance for a few portions of the population and famine for the great majority. if the year 2011 showed Brazil to be the 6th largest economy in the world, at the same time the world and the greatest rates of social exclusion.
keyword: Brazil, sustainable development, Brazilian rural, Brazil Economy, Green Economy.

الملخص
يناقش البحث نموذج التنمية الريفية في البرازيل في سياق الاقتصاد الأخضر والجدال بخصوص التنمية المستدامة والقضايا التي نوقشت في المجال الدولي. سيحاول البحث الإجابة على السؤال الأتي: هل يعد نهج الاقتصاد الأخضر وسيلة جيدة لتعزيز التنمية المستدامة في بلدان مثل البرازيل؟ للإجابة على السؤال نركز تحليلنا في القطاع الزراعي. اذ قمنا بتحليل نموذج التنمية الريفية في البرازيل والاستثمار العام في الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية، والسعي إلى التأكيد على خيار الحكومة نحو إنتاج السلع الأساسية للأسواق الدولية. الاستنتاجات الرئيسية من البحث أنه لفهم المجتمع البرازيلي، نحتاج إلى مراعاة الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وهي عملية حدثت في البرازيل خلال القرن العشرين. ذلك المسار لدى المجتمع البرازيلي تم تشخيصه منذ البداية عن طريق التناقض بين الوفرة بالنسبة لعدد قليل من السكان والمجاعة بالنسبة للغالبية العظمى، إذا أظهر عام 2011 أن البرازيل سادس أكبر اقتصاد في العالم ، وفي ذات الوقت الذي شهدت فيه أكبر معدلات الاستبعاد الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: البرازيل، تنمية مستدامة، الاقتصاد الأخضر، الريف البرازيلي، القطاع الزراعي.

المقدمة:

تعد موضوعات البيئة والتنمية المستدامة من أهم الموضوعات التي نوقشت في المحافل الدولية منذ ستينيات القرن الماضي . ففي عام 1968 تشكل

(*) Lauro Mattei, The Brazilian rural development model in the context of green economy ,Global Labor University – Geneva: ILO, 2015.

نادي روما(*)، بهدف مناقشة وتحليل حدود زياد النمو الاقتصادي القائم على الموارد الطبيعية. صدرت في عام 1972 دراسة " حدود النمو" هو عمل لباحثي نادي روما بقيادة دنيس مداوس Dennis Meadaows. في ذلك البحث، ناقشوا فكرة انه بسبب محدودية الموارد الطبيعة للكوكب والاستقرار الاقتصادي، لاسيما ندرة الموارد الطبيعية والذي يتطلب تجميد النمو السكاني العالمي ورأس المال الصناعي تأسيس نموذج اقتصادي للتنمية قائم على أساس النمو الصفري، وفي كل مطبوعات نادي روما ان مثل ذلك السيناريو سيكون السبيل الوحيد لتجنب كارثة بيئية وشيكة. منذ ذلك الحين، فإن سبل المناقشة بشأن البيئة بين الجهات الفاعلة في التأثير الدولي تضاعفت على هذا النحو ونشأت مفاهيم متنوعة من أجل استيعاب عدد وافر من الموضوعات والخصوصيات البيئية، وكان مفهوم التنمية المستدامة من أكثرها تكرارا.

عرف هذا المفهوم المعياري باسم التنمية الايكولوجية، والتي تطورت في بداية سبعينيات القرن الماضي، و قدمت رسميا من قبل موريس سترونج Maurice Strong في عام 1973 (Layargues، 2007) بعد مؤتمر ستوكهولم في عام 1972. في وقت لاحق الباحثة ساكس Sachs (2009) بنت على هذا مفهوم من خلال إنشاء جدول لاستراتيجيات الاستدامة على ثلاث ركائز أساسية: الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، والتعقل البيئي ، كل هذه المناقشات أدت إلى وثيقة تسمى "تقرير برونتلاند" Brundtland Report ، من إعداد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ونشرت في عام 1987. تمت كتابة التقرير وسط مجموعة من الخلافات داخل العقلية الاقتصادية المعاصرة في العالم، ولاسيما بسبب الخلافات التي خلقتها أفكار نادي روما، والتي وضعت تحليل ثابتاً بين النمو الاقتصادي والبيئة. لقد جذب هذا الموضوع الاهتمام المنتظم للأمم المتحدة منذ الثمانينات و بدأت المنظمة الدولية المعروفة مناقشات بشأن تغير المناخ في عام 1988 في مدينة تورونتو- كندا، مع مؤتمر تغير الغلاف الجوي، تلاها في عام 1989 إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) ، ثم تقرير التقييم الأول في مدينة سوند سفال- السويد اب 1990 ، و بلغت ذروتها في حزيران 1992 مع الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) ECO-92 في مدينة ريو دي جانيرو - البرازيلية. بعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية UNCED) ، المعروف باسم "قمة الأرض أو ريو 92" ، حررت الوثائق الاتية : جدول أعمال القرن 21 (1997) ، وهو برنامج عمل عالمي من 40 فصلا، إعلان ريو مجموعة من 27 مبدأ والتي من خلالها يجب أن يتفاعل البشر مع الطبيعة ، مبادئ الغابات اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. تلك الوثائق، ولاسيما جدول أعمال القرن 21 وإعلان ريو، والتي شكلت الخطوط العريضة للسياسات الأساسية نحو نموذج للتنمية المستدامة بات شيء ضرورياً يعترف بحدود التنمية على نطاق عالمي (SEQUINEL،2002). بعد خمس سنوات الحدث الذي أضفى الشرعية على مشاكل الاحتباس الحراري كان في مدينة كيوتو - اليابان عندما كتبت وثيقة جديدة عرفت ب "بروتوكول كيوتو". تم اقتراح مجموعة من الآليات الموجهة نحو تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة (GG 1)، والتي تسلط الضوء على القواعد الأساسية في إنشاء وتطوير سوق الائتمان الكربوني، الذي تم إنشاؤه في عدة مناطق في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، اقترحت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD) عقد قمة الأرض الجديدة (القمة العالمية للتنمية المستدامة WSSD) في جوهانسبرغ - جنوب أفريقيا والتي كان من المزمع عقدها عام 2002.

كان الهدف الرئيسي من المؤتمر استعراض الأهداف المقترحة لأجندة أعمال القرن الواحد والعشرين ولتوجيه الإجراءات نحو المجالات التي تتطلب بذل جهود إضافية للتنفيذ، وكذلك للتفكير في الاتفاقات والمعاهدات الأخرى الموقعة خلال قمة ريو 92. كان من المفترض أن ينعقد مؤتمر القمة العالمي الجديد بعد عشر سنوات من مؤتمر ريو - 92 ، لتحديد خطة عمل عالمية قادرة على التوفيق بين الاحتياجات المشروعة للبشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن حضور الالتزام بالحفاظ على الكوكب قابل للعيش للأجيال القادمة . وفقا للباحث لاغو (Lago, 2006)، فإن النتائج الأكثر أهمية من قمة جوهانسبرج عام 2002 هي تأسيس أو إعادة تأكيد أهداف القضاء على الفقر، شبكات المياه وأنظمة الصرف الصحي، والرعاية الصحية، التخلص النفايات الكيميائية الخطيرة، والصيد والتنوع البيولوجي، مع تضمين موضوعين حملا تحديات كبرى عن السابق، كانت: مفاوضات (الطاقات المتجددة ومحاسبة الشركات) سياسيا، قرار إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر والتآزر بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية نحو جعل مشاريع الشراكة أكثر ديناميكية وفعالية.

كان من المقرر عقد مؤتمر ريو +20 بعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمي عام 2002 ، على أمل تعزيز نقاش وافر بشأن وضع الكوكب و المسارات الحالية للحضارة، بدءا من منظور التعبير عن أهداف الجهات الاجتماعية الفاعلة المختلفة . سعى الاتفاق بشأن مجموعة جديدة من التوجيهات القادرة على تحقيق هدفهم المشترك بشكل فعال في بناء مجتمع ذا عدالة اجتماعية ومزدهر اقتصاديًا ومستدام بيئيًا .بشكل عام تقترح التوجيهات الجديدة تنظيم نظام اجتماعي آخر يتعدى الجوانب الاقتصادية البحتة. في العشرين سنة منذ عقد أول قمة للأرض والعلاقات الاجتماعية أصبحت أكثر انسجاما بين الإنسان والطبيعة. كانت تلك المواضيع نقطة الانطلاق لمؤتمر ريو -20. يجب إعادة تأكيد الغالبية العظمى من المعايير التي تم وضعها خلال مؤتمر ريو -92 بعد 20 سنة، مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من البلدان، ولاسيما تلك التي تعتبرها نامية والتي لم تعتمد بعد المبادئ التي تأسست قبل 20 عاما. كان التحول من مبادئ الى سياسة

(*) نادي روما : مركز أبحاث غير حكومي غير ربحي في زيورخ بسويسرا يضم إقتصاديين و علماء و سياسيين من دول مختلفة لديهم اهتمامات مشتركة حول التحديات العالمية مثل الزيادة السكانية و الإحتباس الحراري تأسس نادي روما في ابريل 1968 عن طريق رجل الاقتصاد الايطالي أورليو بيشي، و العالم الإسكتلندي ألكسندر كنج و المليادير الأمريكي ديفد روكفيلر في مركز بحث Accademia dei Lincei في روما . بدأ اهتمامه بالشأن العالمي في 1972 بتقرير حدود للنمو LTGالذي يبعت منه 30 مليون نسخة و قد ترجم ل 30 لغة مما جعله أكثر كتب الاقتصاد البيئي مبيعا في التاريخ و يحذر من عدم استمرار التنمية الإقتصادية بسبب نفاد الموارد كنتيجة للزيادة السكانية المتسارعة و قد أكدت أزمة النفط عام 1973 علي مخاوف نادي روما ،حاليا يشغل رئاسة النادي الألماني إرنست فون فايتسكر و الإسكتلندي جريم ماكستون أما السكرتير العام فهو السويدي أندرس فيكمان، انظر الموقع الرسمي : http://www.clubofrome.org/

عامه واحدا من أصعب العمليات التي تم التفاوض عليها والوصول الى اتفاق بين رؤساء الدول والحكومات الحاضرين في المؤتمر الأخير في عام 2012 هذا من ناحية، من ناحية أخرى، كانت جميع تلك الأحداث حاسمة لإدخال منظور التنمية المستدامة في صميم قرارات الأمم المتحدة بحيث تكون متكاملة بسلاسة مع استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية.

في هذه الحالة، السؤال الكبير الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات الأخيرة: كيف يمكننا أن نلبي الزيادة في عدد سكان العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية؟ مع وضع تلك السيناريوهات في الاعتبار، سيحاول هذا البحث الإجابة عن السؤال الاتي :هل يقترب الاقتصاد الأخضر من طريقة جيدة لتعزيز التنمية المستدامة في دولة مثل البرازيل؟ للإجابة على هذا، ركزت البحث تحليله في القطاع الزراعي.

من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ، تم ترتيب هذا الفصل على النحو التالي: أولا ، المقدمة الحالية فيما يناقش القسم التالي الأيديولوجية والإشكالية ، تأمل في تعبير "الاقتصاد الأخضر" ، مع مناقشة الآراء في سياق تاريخي ، يقدم القسم الثاني مناقشة موجزة عن نموذج التنمية في البرازيل ، ويحاول تسليط الضوء على التناقضات والتحديات ضمن منظور التنمية المستدامة ، يحلل القسم الثالث نموذج التنمية الريفية البرازيلية والجمهور و الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني ، والسعي للتأكيد على خيار الحكومة نحو إنتاج السلع الأولية للأسواق العالمية ، و يعرض القسم الأخير الاستنتاجات الأساسية لهذا دراسة ، مع التركيز على توضيح التحديات الرئيسية نحو بناء نموذج للتنمية المستدامة.

1. المنهج العام للاقتصاد الأخضر: المفاهيم والنقد فيما يتعلق "بالاقتصاد الأخضر"

عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: " الاقتصاد الذي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الرفاهية والمساواة الاجتماعية في الوقت نفسه الذي تقلل فيه بدرجة كبيرة المخاطر والندرة البيئية ". ويتم تحقيق ذلك من خلال دعمها لثلاثة ركائز أساسية: اقتصاد منخفض الكربون، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، والاندماج الاجتماعي .وفقاً لبيريت Peret (2012) ، سعت سلسلة من وثائق الأمم المتحدة إلى بلورة أساس مفاهيمي للاقتصاد الأخضر،إذ أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط 2009 ، مجموعة سياسات مقترحه تسعى لمكافحة الاحترار العالمي والأزمة المالية تحت عنوان " نهج جديد لعالم اخضر Global Green New Deal " مستوحاة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبرنامج الذي أطلقه فرانكلين دي روزفلت(*)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الكساد الاقتصادي في عام 1929.

وقع وزراء من 34 دولة في حزيران 2009، على إعلان " النمو الأخضر"، وشهدوا بذلك على أن: " الانتعاش والنمو الاقتصادي المستدام بيئيا واجتماعيا هي التحديات الرئيسية التي تواجها جميع البلدان اليوم " (OECD, 2009:1-2) . وفقا للوزراء، فأن الاقتصاد الأخضر والنمو عملية متكاملة، و تتطلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إنشاء استراتيجية للنمو الأخضر كما جاء في وثيقة " نحو النمو الأخضر" التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أيار 2011 . نشرت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية(UNDESA) في كانون الأول من عام 2009 مذكرة فنية بعنوان "نهج عالمي اخضر جديد للمناخ والطاقة والتنمية " . فيما نشر مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة في عام 2010 (WBCSD) تقريرًا بعنوان "رؤية 2050" وهو أجندة جديد للأعمال' وقعت عليه 29 شركة كبيرة تشكل جزءًا من المنظمة. تم اقتراح رؤية 2050 كأداة لصياغة السياسات العامة وصنع القرار على مستوى الأربعين عام القادمة. وفي عام 2011 أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا جديدا بعنوان " نحو الاقتصاد الأخضر: الطرق المؤدية إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر "، التي تحدد مسار النمو الاقتصادي حتى عام 2050. إنها الوثيقة الأساسية التي تنوي هذه المنظمة مناقشتها خلال مؤتمر ريو +20. هذا التقرير هو من بين المساهمات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مسار ريو +20 والهدف الشامل لمعالجة الفقر وتحقيق القرن الواحد والعشرون (UNEP .2011: P. 9)، يعرّف اليونيب الاقتصاد الأخضر بأنه : " اقتصاد يؤدي إلى تحسين الرفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية ، في حين يقلل إلى حد كبير من المخاطر البيئية و النقص الإيكولوجي (UNEP"2011: P. 5-6) . ومع ذلك ، بعض الخطوط ألأخرى على طول ذلك ، وهذا تعريف يوفر بعض القياسات ضمن نفس النموذج الجاري من الهيمنة الطبيعية والاستكشاف: " يجب الحفاظ على مسار التنمية وتعزيزها ، وعند الضرورة ، إعادة بناء رأس المال الطبيعي كأصل اقتصادي هام وكمصدر للفوائد العامة ، وخاصة بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الطبيعة في سبل عيشهم وأمنهم" (UNEP. 2011: P. 10-12). وهكذا لا يزال ينظر الى الطبيعة كأحد الأصول الاقتصادية.

طوال نشر هذه الوثائق ، يمكن أن يرى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اقترب تدريجيا وبشكل مستمر من منظور عالم الأعمال ، و مصالح كبريات الشركات ، سواء من خلال الشراكات وتنظيم مختلف الأحداث. يبدو واضحاً أن القاسم المشترك بين كل تلك الوثائق البحث عن إستراتيجية السياسات الاقتصادية الجديدة والاستثمارات والحوافز والابتكار التكنولوجي بالتوافق مع السياسات البيئية، لذلك يمكن أن يتعافى الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، أكثر من أي وقت مضى، وسعي إلى نمو رأس المال والتراكم .ويقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذلك من خلال ورقة

(*) فرانكلين ديلانو روزفلت: 1882- 1945 ، رجل دولة وزعيم سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1933 حتى وفاته في عام 1945. روزفلت هو سياسي ديمقراطي، وفاز في أربعة انتخابات رئاسية متتالية وبرز كشخصية مركزية في الأحداث العالمية خلال منتصف القرن العشرين. قاد حكومة الولايات المتحدة خلال الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية .اعتبر قائدا مهيمنا على الحزب، وقام ببناء تحالف الصفقة الجديدة، وأعاد تنظيم السياسة الأمريكية في نظام الحزب الخامس، وأعاد تحديد الليبرالية الأمريكية خلال الثلث الأوسط من القرن العشرين، انظر:

Cole, W. S., Roosevelt and the Isolationist, 1932-1945. University of Nebraska Press, 1983.

المناقشة الخاصة به: " نهج جديد لعالم اخضر "، ان الانتعاش الاقتصادي العالمي يتطلب مزيجا من الإجراءات السياسية التي تواجهها الأزمات العالمية المباشرة بسبب تغير المناخ والغموض في مستقبل الوقود و تزايد ندرة المياه النظيفة، وتدهور النظم البيئية، وقبل كل شيء تفاقم الفقر في العالم " (UNEP. 2011: P. 10-12).

الغرض هو تقليل الاعتماد على الوقود الكربوني، وحماية النظم البيئية ومصادر المياه، والحد من الفقر، بما أنها تتعامل مع تسميات جديدة نسبيًا، فقد نشأت نتيجة أسئلة متنوعة ومناقشات جدلية. من ناحية، يلاحظ أن بعض القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تتفق مع الإستراتيجية المعتمدة، بافتراض صحة دمج المتطلبات الاجتماعية والبيئية مع الأنشطة الاقتصادية بطريقة تؤدي إلى عملية تنمية مستدامة. ومن ناحية أخرى، يظهر آخرون أن الاقتراح قد يترجم إلى انه مخاطرة من خلال تقديم حوافز لتوسيع عمليات التوطين المتعلقة بالطبيعة وباتجاه السلع البشرية المشتركة. ومن شأن هذا المسار أن يؤدي إلى تركيز أكبر للسلطة والثروة وبالتالي توسع التفاوت الاجتماعي . بالنسبة لمثل اولئك النقاد، لا يكفي "الأخضر" وسائل الإنتاج الرأسمالية، كما هو الحال في تعظيم الأرباح المتواصلة، فإن البيئة ستصبح سلعة أخرى تستخدم لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وبالتالي فهم يدافعون عن أن توبيخ الاستخدام الخاطئ للموارد الطبيعية لا يكفي. بدلا من ذلك يصبح ضروريا لتوفير رفاه الناس في جميع أنحاء المعمورة، دمج الأضرار الناجمة عن النظم الإيكولوجية والمجتمع ككل، عن طريق العوامل الاقتصادية التي تؤثر على نظام التسعير. ظهرت العديد من الانتقادات منذ المؤتمر التي تشير إلى سطحية الطروحات، لأنها لا تفعل شيئا يذكر لاختراق الأسباب الحقيقية وراء عمليات التدهور الاجتماعي والبيئي. وعلى ذلك النحو، يشار إلى الاهتمام المحدود بالوثائق الرسمية المتعلقة بأسباب الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم وأزمة الطاقة وتغير المناخ وما إلى ذلك. إنها جميع العناصر التي يمكن أن توفر اتساقًا أكبر لحجية التنمية المستدامة من خلال استخدام النضال الدؤوب للحد من اللامساواة، سواء بين الدول أو داخلها كمحفز مركزي لها. و يكون ذلك ممكنا فقط عندما يكون هنالك إدراك و وضوح بشأن الأسباب التي تؤدي إلى مثل ذلك التفاوت في توليد العمليات .وفقا لامازوناس (2012)، فانه على الرغم من وجود رغبة واسعة في الدفاع عن الاقتصاد الأخضر و الذي يعتبر بالنسبة للكثيرين من مظاهر تعميم مبادئ التنمية المستدامة، فإن فكرة الاقتصاد الأخضر لا تشكل أكثر من مجرد نوع من خفض التصنيف فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ان مفهوم التنمية متعدد الأبعاد بما في ذلك المفهوم الاقتصادي (كما يفترض النمو الاقتصادي) والذي لا يقتصر على الاقتصاد فحسب، بل إنه مفهوم سياسي اجتماعي أساسي ، يتوق إلى تمكين وإصلاح الإنسان. مفهوم الاستدامة هو أيضا متعدد الأبعاد والذي لا يقتصر على البعد البيئي، ولكن يشمل الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كذلك. إن مفهوم الاقتصاد الأخضر يقلل التنمية في مجالات الاقتصاد المستدام إلى البعد البيئي لـ "الأخضر".

بالنسبة للمؤلف فإن تعريف الاقتصاد الأخضر هو خطوة إلى الوراء من التنمية المستدامة، ولكن ليس بالضرورة انحدارًا بل انقطاع عن التنمية المستدامة. في حين أن التخفيض قد يكون قليلًا أو كاملًا، إلا أنه قد يوفر أيضًا قدرًا أكبر من التركيز. وقد يكون التركيز إيجابيا إذا كان يقدم حدودا قادرة على أن تؤدي بشكل فعال إلى سياسات وإجراءات محددة. ومع ذلك، قد ينتج عن النتائج المعزولة التي قد تنشأ إحساس قليل وتغيير أقل فعالية بالنظر إلى الواقع الأكثر وفرة وذات الصلة. وبالتالي، قد تحقق تغييرات تدريجية وتراكمية تؤدي بعد ذلك إلى تغييرات هيكلية عميقة. ولكن قد يلهم أيضًا تغييرات غير جوهرية.

2- الخصائص الرئيسية و التناقضات الحالية لنموذج التنمية الاقتصادية في البرازيل

بعد عقود عدة من الركود، تبنى الاقتصاد البرازيلي تغييرات مهمة اعتبارا من مطلع القرن الواحد والعشرون. وبفعل ذلك، بدأت دورة جديدة من النمو، والتي أدارت بعض الإجراءات الحكومية نحو مكافحة عدم المساواة الاجتماعية واستئناف البحث عن نمط جديد للتنمية، مع الحفاظ على الظروف الهيكلية المحيطة للنظام الاقتصادي. تم تعزيز تلك المرحلة الجديدة من الاقتصاد البرازيلي من خلال استخدام عدد من الأدوات السياسية والاقتصادية، والتي سمحت للبلاد بالانخراط أكثر فيها الساحة العالمية مع التخفيف في الوقت نفسه من آثار الأزمة الأخيرة في عام 2008. هذه الفترة الاقتصادية تخضع للفحص والتحقيق على هذا النحو، والمشاكل الناجمة بشكل مباشر وغير مباشر عن تلك الأزمة أدت إلى تأثيرات أكبر داخل الطبقات الاجتماعية، وأكثرها تعبيرا كان الاحتجاج الاجتماعي المتزامن في معظم المدن الكبرى خلال شهر حزيران عام 2013. العملية الحالية التي تنطوي على احتجاجات اجتماعية، عززت الأسطورة القائلة منذ عام 2003: بأن البرازيل تعيش مرحلة جديدة من التطور، قائمة على أساس التغلب على اثنين من العوامل الأساسية: حالة الفقر التي يعيشها جزء كبير من السكان والاعتماد المتطرف على رأس المال الأجنبي. هذه الموجة من التفاؤل، والتي كانت سائدة حتى وقت قريب، غطت في الحقيقة على مجموعة التناقضات والهشاشة داخل النموذج البرازيلي، والتي كانت منتشرة لسنوات.

يلاحظ من منظور الأداء الاقتصادي الكلي أنه من عام 2003 و حتى عام 2011 نما الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي بثبات، مع معدلات نمو بلغت 3.6 ٪ في المتوسط السنوي. تلك الأرقام في حد ذاتها ليست استثنائية عندما تكون واحدة وتعتبر نمو الحاجة في حال الحفاظ على مستويات 5 ٪ من أجل مواكبة العمالة السنوية. بالإضافة إلى ذلك، كانت معدلات الأداء الاقتصادي البرازيلي أقل من غالبية دول أمريكا اللاتينية في نفس الإطار الزمني. واعتبر النمو الاقتصادي البرازيلي خلال هذه الفترة ممكنا بسبب ملائمة السيناريو الدولي، من حيث الطلب الموسع للسلع في الأسواق العالمية وأسعارها المتزايدة في وقت لاحق، بالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ الاقتصادي وفر للسوق الداخلية تحفيز الطلب على الاستهلاك الدائم إلى حد كبير، ودالة لسياسة الائتمان الناتجة عن فوائض السيولة الدولية خلال عام 2008.

حتى مع ملاحظة السلطات الحكومية أن البلاد ستواجه أزمة من خلال تبني سياسات مواجهة التقلبات الدورية مدفوعة بالطلب الداخلي، يتأكد ان معدلات الاستثمار وهي الأساس للنمو الداخلي كانت راكدة عمليا عند 17٪ طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في البرازيل. ومن الملاحظ أيضا أن هذه المعدلات أقل بكثير من المستويات التي وصل إليها الاقتصاد البرازيلي من 1970 إلى 1990.

على الرغم من تلك المؤشرات الضعيفة، تمكنت البلاد من إبقاء معدلات التضخم تحت السيطرة، مما سمح بتوسيع التدفقات المالية الدولية المختلفة نحو البرازيل. وفي ذات الوقت خلق وضعا أصبح فيه البلد المقترض الدولي الأكبر في أمريكا اللاتينية. وفي المقابل، تم تحديد المشهد بشكل مضلل بحيث تم حل مشاكل الحسابات الخارجية بالتأكيد . ساهم هذا السيناريو الإيجابي نحو الاستثمار الدولي أيضًا في تأكيد الرأي القائل بأن البلاد بدأت في زيادة أهميتها على الساحة العالمية و كدليل على تلك المكانة يمكننا أن نشير على وجه الخصوص الى اثنين من الأحداث الرياضية الكبرى التي استضافتها الأراضي البرازيلية : كأس العالم لكرة القدم عام 2014 و دورة الألعاب الاولمبية صيف 2016 .

2.1 استراتيجية تعتمد على السوق الداخلي

ساعد التوسع القوي للائتمان من بنوك الدولة، بالحفاظ على النشاط الاقتصادي، فيما يتعلق بسلوك التوظيف، يلاحظ انه من عام 2003 إلى 2010 ، تم توفير أكثر من 14 مليون وظيفة رسمية في البرازيل ، مساهمة حاسمة للحد من عدم الاستقرار في سوق العمل عن طريق تقليل القطاع غير الحكومي. ومع ذلك، مع الإشارة إلى إن الغالبية العظمى من تلك المهن الجديدة كانت رواتبها منخفضة، استمر العمال البرازيليون في متوسط 44 ساعة عمل أسبوعيا مع زيادة في معدل إيراداتهم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين القرن. في الوقت نفسه، يلاحظ ان السياسات المعتمدة لتقدير الحد الأدنى للراتب الشهري بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، عززت استرداد قيمة الراتب بنسبة 60 ٪ ، (Tavares Soares,2011: IPEA 2010a) .

وعلى هذا النحو نما متوسط دخل الفرد البرازيلي الراكد لأكثر من عقدين بمعدل متوسط قدره (2,8 ٪) سنويا خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2011. وأثارت تلك المؤشرات نتائج إيجابية فيما يتعلق باللامساواة في الدخل لتشكل الفصل التاريخي بين متوسط الدخل في كلا الطرفين : اذ انخفض مؤشر عدم المساواة في الدخل بين أغنى 10 % من البرازيليين إلى 53 مره بالمقارنة مع متوسط الدخل لأفقر 10 بالمائة . ووفقاً للحكومة ، كانت تبعات هذا التفاوت في الدخل أن ما يقرب من 20 مليون برازيلي خرجوا من دائرة الفقر، (IPEA, 2010b: Pochmann, 2007) . وبالتوازي مع تلك الحركات الاقتصادية كانت السياسات الاجتماعية في كل من سياسات الرفاهية والإصلاح ، وكذلك سياسات تحويل الدخل التي اعتمدتها الحكومات في تلك الفترة حاسمة في الحفاظ على ارتفاع سوق المستهلك ، اذ استفادة أكثر من 13 مليون أسرة في عام 2011. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن تلك العوامل لم تغير بشكل كبير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال موجودة في المجتمع البرازيلي، (IPEA,2013 , O ESTADO DE SÃO PAULO, 20).

حتى مع التركيز على أهمية عملية التوسع في الإنفاق الحكومي في المجال الاجتماعي ، يتبين ان هنالك تناقض كبير في هذا النموذج: ففي حين أن السياسات الاجتماعية تلقت الدعم المالي ما يعادل 1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2003 إلى 2010 ، تجاوزت النفقات على مدفوعات فوائد الدين العام 3 ٪ خلال نفس الفترة. بقدر ما تدعي الحكومات لتحديد أولوياتها و الانتباه إلى المطالب الاجتماعية مثل هذا التناقض فيما يتعلق بالإنفاق الفعلي تكشف أنها في الواقع تسعى إلى ضمان فعالية ربحية رأس المال، (AKB, 2010; FUNDAP, 2011; IPEA, 2012). النتيجة الأكثر وضوحا لهذا التناقض تدور حول مسألتين: الأولى انه حتى مع تضخيم القوى العاملة الرسمية يلاحظ وجود جزء كبير منها أي ما يقرب من 40 ٪ من العاطلين عن العمل أو العاملين من الباطن، أي الذين يعيشون على دخل اقل من الحد الأدنى للأجور (IPEA 2010A; 2010b). والمسألة الثانية احتمالية إن أكثر من 30 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر ، وهو رقم أكبر من مجموع سكان العديد من دول أمريكا اللاتينية . وأخيرًا من المهم الإشارة إلى أن استراتيجية مواءمة الاقتصاد البرازيلي مع المنطق العالمي للتراكم الرأسمالي أدت إلى إعادة تشكيل هذا الاقتصاد ضمن التقسيم الدولي للعمل وفرض عملية إزالة التصنيع في البلاد ويدعم ذلك انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات البرازيلية في الأسواق العالمية، مع إمكانية ملاحظة زيادة حصص السلع استكشاف الموارد الطبيعية في حسابات التجارة الدولية في البرازيل، كما هو موضح في القسم التالي.

2.2 – إستراتيجية تصدير السلع الأولية

في بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت تلك الاستراتيجية في توحيد البرازيل نحو تعزيز الإدراج التجاري العالمي المرتبط بالدائرة الدولية للسلع الأولية على أساس الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية سواء تلك ذات الطبيعة الزراعية او تلك المستمدة من أنشطة تعدين المعادن الاستخراجية. ومن خلال ذلك فإن البلاد وضعت نفسها كواحدة من أكبر المصدرين في جميع أنحاء العالم ولكن من دون الإدراج الدولي التنافسي، لاسيما في القطاع الصناعي. تدعى تلك الظاهرة بعملية تقديم الأولويات للصادرات البرازيلية، والتي لم تكن نتيجة الأداء الجيد لأسعار السلع فقط بل ان بعض الأسواق العالمية ارتفعت بسبب تزايد الطلب الصيني. او بسبب نقص أو انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية البرازيلية في وجه المنافسين داخل التجارة الدولية.

إن الانخفاض في المنتجات ذات القيمة الإجمالية الأكبر في أجندة الصادرات البرازيلية ظاهرة حديثة تكشف عن عملية تغيير هيكلي في اقتصاد البلد نفسه، وبالنظر إلى أنه خلال العقد الأخير من القرن العشرين شكلت المنتجات الأولية أقل من 37٪ من إجمالي الصادرات ، في حين شكلت 51 ٪ من إجمالي الصادرات عام 2010 ، مع هذا ، ارتفعت الحصة السوقية للسلع الأولية (مشاركة البلاد في سوق السلع العالمية) إلى (4,66٪) من صادرات العالم من تلك المنتجات (IPEA, 2011;

Mattei, 2012; Governo Federal, 2010) . احتفلت السلطات الاقتصادية الحكومية نهاية عام 2011 بتحقيق رقم قياسي آخر، حيث تم الإعلان عن فائض في الصادرات بلغ 30 مليار دولار. ومع ذلك من المهم الإشارة إلى أن نوعين من المنتجات قادا تلك الانجاز: السلع الزراعية والمنتجات المشتقة من تنقيب الموارد الطبيعية وخاصة تعدين الحديد. يتم توحيد الخاصية المهيمنة للعلاقات التجارية داخل الدولة على أساس تصدير المنتجات ذات المستويات المنخفضة من التكنولوجيا . تحليل مجموعات المنتجات المختلفة بين الصادرات البرازيلية نظرا لكثافتها التكنولوجية من عام 2000 حتى 2010 يكشف عن سيناريو غير سار للبرازيل. ففي حين أن المنتجات ذات الكثافة التكنولوجية العالية انخفضت من 18 ٪ في عام 2000 إلى 9 ٪ في عام 2010، مع زيادة حصة السلع الأولية خلال الفترة الزمنية نفسها من 37 ٪ إلى 51 ٪ . وانخفضت المنتجات ذات الكثافة التكنولوجية المتوسط من 18 ٪ إلى 14 ٪ خلال عشر سنوات, Mattei, 2012, AKB, 2010) .FUNDAP, 2011, Serrano & Summa, 2011). وتظهر تلك الأرقام زيادة مشاركة الزراعة والتعدين على جدول منتجات الأعمال البرازيلي. حتى لو كانت تلك المنتجات عوضت عدم القدرة التنافسية بين القطاعات الأخرى ، فإنها لا توفر ما يكفي من فرص العمل او التوظيف أو زيادة الدخل لتلبية احتياجات السكان. لذلك يصبح من الضروري إحياء دور الصناعة لإنعاش عملية التنمية داخل البلاد، من خلال المطالبة باستثمارات جديدة سواء الاستثمارات العامة أو الخاصة ، في المناطق التي تعد علمية أو تكنولوجية.

هنالك مشكلتان جديتان في هذا النوع من الاستثمار فمن ناحية، يظهر النمو الاقتصادي البرازيلي على مدى السنوات الأخيرة أن الاستثمار الضئيل الحالي كان مدفوعاً بقوة من خلال زيادة الطلب المحلي وهذا يكشف هشاشة الاقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى ، كان مستوى الاستثمار العام في البرازيل منخفضًا تاريخًا مقارنة بالمعايير الدولية ، حيث وضع حاليًا أقل من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Governo Federal, 2010; Mattei, 2012; AKB, 2010). وفي العام الماضي زادت مشاركة المواد الخام الأساسية في الموازين التجارية البرازيلية،اذ يمثل هذا القطاع 52٪ من إجمالي مبيعات البلاد وبالتالي يشار إلى ان أكثر من نصف الموارد التي يتم الحصول عليها من خلال التجارة الدولية إلى قطاع السلع الأساسية المكثفة ، وتسليط الضوء على منتجات مثل الحديد التعدين و اللحوم والصويا و القهوة والسكر (IPEA, 2011; Mattos & Jaime Jr., 2011). بالنسبة لعدد من المحللين فإن تلك الحركة التي يطلق عليها في كثير من الأحيان تسمية الأولوية ترتبط بمشكلة اقتصادية نظامية تتعلق بقضايا البنية التحتية، والأعباء الضريبية الموزعة ، والإفراط في تقييم العملة الوطنية ضد المعاهدات الأجنبية لفترات طويلة ، وهو ما يزيد بشدة تكاليف الإنتاج البرازيلية عند قياسها بالدولار، مع مراعاة ثبات العوامل الأخرى . تعد المبالغة في تقدير قيمة العملة العامل الأكثر أهمية، حيث يجعل الواردات من السلع الرخيصة والمصنعة نسبيًا للتصدير أكثر تكلفة، وتكمن المشكلة الرئيسية في إزالة الطابع الصناعي عن البلد، وفي النموذج الذي سبق ذكره والذي ستفقد فيه المكاسب التي تم تحقيقها خلال القرن العشرين ، وربما تتراجع إلى اقتصاد يعتمد على التصدير الأولي في القرن الحادي والعشرين و تصبح ديناميكيتها مشروطة أكثر من أي وقت مضى بمركز الاقتصاد العالمي. وبينما يحدث هذا، فإن الدول الأخرى التي سيقود تطورها الصناعي وتقدمها التكنولوجي ستكون قادرة على توليد العمالة الماهرة والدخل اللازم للتنمية الاجتماعية للسكان.

3- القطاع الزراعي: الاستثمار العام و النتائج والأرقام والتناقضات الرئيسية

3.1- ان تطور الهيكل الزراعي و توزيع الممتلكات الريفية هو احد من المؤشرات الأساسية في أي بلد معين والتي تقيس الطابع الديمقراطي (أو عدمه) في داخل المجتمعات الذي تتشكل على أسس زراعية، والقضية البرازيلية ترعرعت في هكذا مجتمع . يرتبط الجدل في البرازيل حول التنظيم الزراعي ارتباطًا وثيقًا بـ عملية التنمية التاريخية في البلاد، منذ فترة وراثة كابتنز (في حدود 1549)، من خلال عدد من الأسواق الاقتصادية الرئيسية (السكر، التعدين، الماشية والقطن والقهوة)، إلى العصر الحديث، ولا تزال مسألة ملكية الأراضي مستمرة في النقاش السياسي الوطني. وقد ساء هذا السيناريو بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن العشرين عندما تم تبني سياسة تحديث زراعي(Mattei, 1998) . تسببت تلك العملية بتحولات عميقة في مجال الإنتاج الزراعي، كما أثارت سلسلة من العواقب البيئية والاجتماعية، سيما بسبب الهجرة الداخلية للسكان البرازيليين التي وقعت خلال نفس الفترة، مما أدى إلى هجرة أكثر من 80 ٪ من مجموع السكان إلى المراكز الحضرية. يمكننا أن نؤكد إلى حد كبير، أن الصراع الاجتماعي الذي تم إدخاله في المناطق الريفية من البلاد يرتبط بشكل مباشر بنموذج التنمية الزراعية في البرازيل، ويستند على ركيزتين أساسيتين: الأولى هو تركيز الأراضي والثانية الإقصاء الاجتماعي لأسر للمزارعين التقليديين. وهذا جانب هام يجب دراسته عند تحليل آثار السياسة العامة المتعلقة بالتنظيم الزراعي. في الحالة البرازيلية، يلاحظ أن تركيز ملكية الأراضي زاد بقوة خلال عملية التحديث في القطاع الزراعي، مع ذلك استمر التفاوت الشديد في الماضي والحاضر.

التصنيف 1: تطور تركيز الأراضي في البرازيل (مؤشر جيني)

YEARS	GINI INDEX
1975	0.800
1985	0.820
1995	0.856
2006	0.872

Source: Brazilian Institute of Geography and Statistics (IBGE, 2009).

وفقا للبيانات الإحصائية الرسمية، نما مؤشر جيني على مدى العقود الأربعة الماضية، حيث بلغ ذروته عند 872 في عام 2006 ، عندما تم إجراء آخر إحصاء زراعي في البرازيل. تلك المؤشرات تضع البرازيل بين مجموعة الدول الأكبر في معدلات كثافة الأراضي في العالم. الإصلاح الزراعي هو السياسة العامة التي ينبغي أن تعزز بشكل كبير تعديل في الهيكل الزراعي

للبلاد، ويجب أن يتم ذلك بطريقة تجعل الوصول إلى الأرض ديمقراطيًا. ولسوء الحظ ليس هذا هو الحال في البرازيل فقد انتهى الأمر بالسياسات العامة في العقود الأخيرة التي اعتمدتها البلاد في مختلف المجالات إلى تسهيل زيادة تركيز ملكية الأراضي. على هذا النحو يتم تصور منظور غير موات لهذا البلد، حيث أن السياسات العامة المتعلقة بالقضايا الريفية ليست قادرة حتى على جذب اسر المزارعين الذين نزحوا من القطاع الزراعي عاما بعد عام. هذا السيناريو يؤكد عودة الحاجة التاريخية للإصلاح الزراعي في البرازيل كأجندة عامة.

2- تناقضات نموذج التنمية الريفية في البلاد.

يضم الريف البرازيلي مجموعة متنوعة من البيئات والموارد الطبيعية، والنظم الإيكولوجية، والأعراق، والثقافات، والعلاقات الاجتماعية، والأنماط التكنولوجية ، وأشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي. وهذا يثبت ان مشهد الريف البرازيلي متنوع وجمعي وغير متجانس. وحتى مع هذا التنوع الريفي، فإنه لا يزال يتأثر بشدة ببنية زراعية غير متكافئة وغير عادلة مع ميل تاريخي إلى تركيز ملكية الأراضي، مثل تلك العملية تثير الإقصاء الاجتماعي والفقر المنهجي والتي تشكل بالنهاية عائقا أمام تنمية البلاد. وتاريخيا فأن هذا التغاير نص على وجود متزامن من مشاريع عدائية تقتصر على نفس المساحة الجغرافية، فمن ناحية تستنسخ الزراعة التجارية (الأعمال الزراعية) داخل البلد نموذجًا يعتمد على الزراعة الأحادية والملكية العقارية. في المقابل فإنه يولد التدهور البيئي، واستكشاف العمالة الزراعية، والإقصاء الاجتماعي، وتركز الأراضي والدخل. ومن ناحية أخرى نجد المزارع الأسرية والتي تسعى من خلال وسائل إنتاجها إلى إنشاء نظم إنتاجية ترتكز على التنوع البيولوجي وقيم العمل الأسري وإنتاج الأغذية الموجهة إلى سلامة الغذاء للسكان، وتعزيز الاستدامة البيئية. خلال السنوات الأخيرة لا يمكن إنكار أن زيادة القدرة التنافسية في الأعمال الزراعية من خلال الإنتاج التخصصي، واعتماد التقنيات الحديثة، والإنتاج على نطاق واسع والتي كانت أساسية للحصول على الفوائض التجارية والمساعدة في تحقيق التوازن بين الحسابات الاقتصادية للبلاد. ويلاحظ ان جوده العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتنوعة في المناطق التي يحتلها في الغالب هذا القطاع الزراعي. ساهم سيناريو الدومينو الخاص بالأعمال الزراعية في تشكيل النظرة الخاطئة للعالم الريفي، اذ أن جميع أشكال الإنتاج المتبقية التي لم تصبح جزءاً من الأعمال التجارية الزراعية تخضع للضريبة والتأخير والمرور في الوقت المناسب. وهكذا يتطابق أحدها مع مفهوم التنمية الريفية ويركز حصرا على مبادئ التحديث على النحو المحدد في الثورة الخضراء. وحتى في مواجهة نمو مثمر، فإن التنمية الريفية البرازيلية، التي استقرت داخل الأعمال الزراعية، ولدت بعض التناقضات. فمن الناحية الديموغرافية، فقد شجعت هجرة السكان الى المناطق الحضرية، سواء المدن المتوسطة الحجم الداخلية او المراكز الحضرية الكبيرة ونحو الأراضي الساحلية البرازيلية. مع تلك الهجرة بعد اختتام "المعجزة الاقتصادية البرازيلية" في السبعينيات من القرن الماضي، لم يتم استيعاب جزء من هذا الطاقات في سوق العمل الحضري، حيث حافظت عليه في ظروف معيشية غير مستقرة مع رواتب متدنية تحصل عليها مقابل عملهم إذا تم توظيفهم. وقد تفاقمت تلك الحالة على مدى العقود الأخيرة مع السياسات الليبرالية التي أثارت تحررًا متزايدًا للعمل، حتى في لحظات النمو الاقتصادي والزيادات في الاستثمارات الإنتاجية، لاسيما في قطاعات السلع الصناعية والزراعية.

من هذا المنطلق، يمكننا أن نؤكد أن جزء كبير من الأزمة الحضرية التي تفاقمت خلال العقدين الماضيين في كل منطقة من مناطق البرازيل تقريبا من خلال استيلاء غير منظم لأراضيها مع الضغط المستمر على الخدمات العامة (الإسكان ، والصرف الصحي ، والرعاية الصحية ، والتعليم) ، ومؤخرا ، موجة من العنف الاجتماعي له جذوره في نموذج التنمية والتخلي الكامل عن المناطق الريفية السكان فيما يتعلق بالخدمات الأساسية التي ينبغي للدولة أن تضمنها. من منظور الاستدامة البيئية ، يصبح الوضع أكثر عتمه ، بالنظر إلى أن التحديث الزراعي قد تسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها للموارد الطبيعية مثل تلوث المياه ، غمر الأنهار ، البحيرات والسدود فقدان التربة القابلة للزراعة ؛ إزالة الغابات و تدمير المناطق الإحيائية. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الإنتاج الزراعي العجول في اتجاه المناطق الأخرى مثل الأراضي الرطبة البرازيلية (Pantanal) وحوض نهر الأمازون وضع شكوكا أكبر على استدامة النموذج للأجيال القادمة.

وحتى في مواجهة ذلك الانهيار الذي تزعمه قطاع الزراعة، قاوم قطاع الزراعة الأسرية وأبقي على قيد الحياة في إطار البيئة الريفية في البلاد. العدد المرتفع من ذلك النوع من المزارعين في الحقيقة حوالي 80 ٪ من المناطق الريفية قائمة على مؤسسة الأسرة (IBGE, 2009). وهذا يدل على وجود نوع آخر من الزراعة لا يتبع نموذج التحديث ويمتلك منطقًا عمليًا متميزًا. تتبع الزراعة الأسرية إلى حد كبير منطق تنويع المحاصيل والإنتاج، وكذلك تربية الحيوانات والجمع بين الإنتاج الزراعي وتربية المواشي، والافتراض هو الاهتمام بالحفاظ على البيئة و تشجيع نموذج المحصول الواحد، تلك الوحدات الإنتاجية للأسرة تستخدم بشكل مكثف العمل القائم على أفراد العائلة وتصبح أقل اعتمادا على المساهمات الخارجية. ذلك شكل من أشكال الزراعة في المجتمعات الزراعية النموذجية حيث تحافظ أغلبية السكان على معارفها التقليدية المتراكمة على اختلاف الأجيال، وتحافظ على ثقافتها، وأساليب حياتها الريفية . باختصار لا يزال الإطار الريفي البرازيلي معقدًا ومتنوعا للغاية، وعندما يتم دعم جميع القطاعات الإنتاجية بالتساوي من خلال السياسات العامة النتائج ستنعكس على كل المجتمع. وكان الحال في المزارع العائلية والتي تلقت دعمًا حكوميًا هامًا في العقدين الأخيرين، كما موضح في القسم التالي.

3.3- السياسات العامة لدعم المزارع الأسرية

كشف التعداد الزراعي البرازيلي الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاءات الحكومية IBGE في عام 2006 أن البلاد لديها 5,176,636 مؤسسة زراعية. صنفت من تلك 809,369 كأصحاب عمل (الأعمال الزراعية) في حين تم تصنيف 4,366,267 مزارع عائلية . يوضح التقدير الداخلي للسوق لقطاع الزراعة الأسرية أن أكثر من 60٪ من 4 ملايين مؤسسة عائلية كانت مؤلفة من قبل المزارعين ذوي الدخل السنوي أقل من 3,000,00 ريال برازيلي للأسرة (1,500 دولار أمريكي). مما يعني بان تلك الأسر تعيش تحت خط الفقر المدقع. إن الغالبية العظمى من هؤلاء المزارعين المعوزين يعيشون في المناطق التي تقع جغرافياً في منطقتي

شمال وشمال شرق البرازيل. وبعبارة أخرى تشكل المزارع العائلية 85٪ من إجمالي ملكية الأراضي الريفية في البرازيل. حتى التسعينيات كانت عناصر السياسة العامة الرئيسية لدعم الزراعة البرازيلية قائمة على نظام التسليف الريفي والذي حمل تناقضات داخلية كبيرة، وقد أدى إلى توسيع عملية الإقصاء لجميع قطاعات الزراعة الأسرية في جميع المناطق الجغرافية في البرازيل. في الحقيقة أدى تدخل الدولة، خلال فترة التحديث الزراعي من 1960 إلى 1980 إلى زيادة في عملية التهميش في جميع أنحاء المناطق الريفية في البرازيل. وقد أشرت اثار تلك العملية على وجه الخصوص من قبل اسر المزارعين وقطاع الإنتاج الأكثر ضعفا في مدة وصولها إلى الموارد المالية وأسواق المنتجات الزراعية نفسها.

ولمواجهة المشكلة والتغلب عليه تم في عام 1996 إنشاء البرنامج الوطني لتدعيم الزراعة الأسرية (PRONAF) . كان هدفه هو تحفيز التوسع في الزراعة الأسرية في البرازيل. انتشر ذلك البرنامج في بضع سنوات في جميع المناطق الرئيسية في البلاد هو موجود اليوم في الغالبية العظمى من البلديات البرازيلية. ومع ذلك سعى اعتماد تلك السياسة أيضا لحضور القطاع الأكثر تمثيلا للزراعة البرازيلية مثلما أظهرت الإحصائيات السابقة .على طول هذا المسار القصير، عانت السياسة من تغييرات متنوعة في الطبيعة المعيارية والمؤسسية التي سعت إلى تعزيز أعمالها خاصة فيما يتعلق بالنظام المالي، اذ يصنف المزارعون الأسريون وفقاً لمستويات دخلهم السنوية ويحق لهم الحصول على التمويل بأسعار فائدة مناسبة مدعومة من الحكومة الفيدرالية البرازيلية. بعد تبني السياسة العامة للزراعة الأسرية البرازيلية بدأ المزارع الصغير في الحصول على سمعة سيئة أكبر داخل القطاع الريفي، سواء من حيث المشاركة الأسرية في ذلك القطاع بالمعنى العام للإنتاج الزراعي الوطني، او من حيث الاقتصاد الاجتماعي والآثار الناجمة عن ذلك البرنامج ،لاسيما في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في الريف البرازيلي. ولكن في الآونة الأخيرة ، أسهم إدراج الأدوات التي تدعم الإنتاج الزراعي البيئي ، على سبيل المثال في النقاش حول الحاجة إلى اعتماد ممارسات زراعية مستدامة على نطاق أوسع داخل البرازيل.

مع مرور عشر سنوات أخرى من الخبرة في البناء، يلاحظ أن مشروع قد تم تقسيمه إلى شرائح من أجل تحسين حضور القطاعات المتنوعة للزراعة الأسرية (الإيكولوجيا الزراعية، الأعمال الزراعية ، الغابات ، السياحة الريفية ، والشباب والنساء). وفقا للحكومة الاتحادية ذلك التنويع يسعى إلى دعم الزراعة الأسرية من أجل إنشاء نمط جديد للتنمية المستدامة في جميع أنحاء الريف البرازيلي، وبالتالي وبالنظر إلى تقدير التنوع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن نظام الزراعة الأسرية . تدرك الحكومة أنه من الممكن مكافحة التفاوتات القائمة بين جميع المناطق من البلاد، وبعد مرور عشر سنوات (1996-2006) ، يلاحظ أن تلك السياسة العامة انتشرت في معظم البلديات البرازيلية التي يتجاوز عددها خمسة آلاف. مع ذلك، يعتقد أنه في عام 2006 حضر ما يقرب من 1,8 مليون مزارع ، في نفس الوقت الذي أتاحته الموارد المالية من قبل الحكومة الفيدرالية. نما البرنامج من 500 مليون ريال برازيلي في عام 1996 إلى أكثر من 10 مليارات ريال برازيلي في عام 2006. وبشكل جماعي ، تم استثمار أكثر من 55 مليار ريال برازيلي في الزراعة الأسرية البرازيلية خلال تلك الفترة (Governo Federal, 2010; Schneider & Aquino; Mattei, 2011) ، كانت نتائج تلك السياسة العامة فورية، ووفقاً للتعداد الزراعي لعام 2006 كان أداء قطاع الزراعة الأسرية البرازيلية هو الأداء التالي: فقد زادت حصتها إلى 40٪ من إجمالي الإنتاج التجاري الزراعي الوطني تمثل 75 ٪ من جميع الناس المشتغلين في المناطق الريفية ، وزادت بشكل ملحوظ من مشاركتها في إجمالي الإنتاج الوطني سواء في المنتجات من أصل نباتي أو حيواني . حتى مع كل النتائج الإيجابية الموثقة على نطاق واسع في الأدب المتخصص' تلك السياسة العامة لا تزال تنطوي على سلسلة من المشاكل، الأكثر شهرة منها هي :

أ- تركيز تطبيق البرنامج ، خاصة من ناحية الموارد المالية في جنوب البرازيل ، في حين يتركز أكبر عدد من المزارعين الأسريين في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية. ذلك الوضع يحدث بطبيعة الحال لان المزارعون الأسريون في الجنوب أكثر تنظيما وأكثر مشاركةً في النظام المصرفي.

ب- توافر الائتمان الريفي لقطاعات الزراعة الأسرية التي هي أكثر بكثير من الرسملة ، بسبب المعايير المعتمدة على أساس الدخل الإجمالي السنوي. وذلك سوف يقسم الجمهور المستفيد وعرقل الوصول إلى جزء من أفقر الأسر الزراعية.

ج- استمرارية التحيز الإنتاجي والقطاعي ، وتحديد الآثار السياسية، ولذلك يبدو أن الزراعة الأسرية غير قادرة على تعزيز تغييرات كبيرة في نمط التنمية الزراعية في المناطق الريفية في البرازيل، كما سيظهر في القسم التالي.

3.4 - الدعم الحكومي للأعمال الزراعية

ارتبط أصحاب المصالح من النخبة الزراعية في البرازيل تاريخياً بالنخب الحضرية وقادوا مؤسسات الدولة سعياً إلى وضع سياسات تحترم مصالحهم. وفي ذلك السياق حافظت السياسات الزراعية على التحيز وقدمت فوائد لقطاع المشاريع الريفية، وقد حدث جزء كبير منه بسبب الوزن السياسي الكبير الذي يتمتع به ذلك القطاع، سواء في إطار التمثيل التشريعي المتميز او داخل منظومة السلطة التنفيذية الاتحادية البرازيلية. وحتى في الآونة الأخيرة عندما انتخبت البرازيل رئيسًا جاء من تنشئة بيئية محرومة (حكومة لولا دا سيلفا 2003-2010) ، تشكل تحالف سياسي واسع ضم قطاعات قديمة من الطبقة الزراعية المهيمنة و تم ترشيح بعض هؤلاء الأشخاص لمناصب معينة للإدارة خلال الفترة الرئاسية الأولى. بشكل كبير يمكن أن نؤكد أن ذلك التحالف الواسع انتهى الى إعاقة الإجراءات الحكومية الأكثر فعالية من تحقيق نتائج أكثر أهمية لاسيما في مجال سياسة الأراضي. مع ذلك كانت إدارة الرئيس لولا دا سيلفا lula da silva مشكوك فيها للغاية بمعنى تقديم دعم قوي من شأنه أن يفيد غالبية مزارعي البرازيل. ولذلك لوحظ الكثير من الدعم للشرائح الشعبية، وسعت الاستراتيجيات الفعالة إلى الاهتمام أولاً وقبل كل شيء بمصالح قطاع المؤسسات الريفية الذي حظي بدعمًا تشريعيا هاما في الكونغرس الوطني، من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية.

استفاد قطاع السلع الزراعية الإنتاجية الموجه نحو الأسواق الخارجية بشدة، وفي الوقت نفسه أصبحت السياسات الزراعية والزراعة الموجهة لتعزيز قطاع الزراعة الأسرية أكثر تهميشا في النظم الحكومية. ونتيجة لذلك كانت الإجراءات الحكومية الموجهة نحو الزراعة الأسرية ذات طبيعة تعويضية تقريبًا، دون أي قدرة حقيقية على تغيير المنطق السائد الذي يغذي نموذج التنمية الريفية الساري منذ أن تبني التحديث الزراعي في البرازيل. حافظ "المجلس القروي" المزعوم (Bancada Ruralista) وهو تعبير سياسي داخل الكونغرس الوطني يمثل تكتل مصالح قطاع المؤسسات الريفية في المشاركة السياسية التمثيلية خلال ولايتَي إدارة لولا دا سيلفا المسؤولين عن الفرع التنفيذي في البرازيل. في الواقع حصلوا على مزايا متنوعة مرتبطة مباشرة بمصالح النخبة الزراعية، من بين الإجراءات الرئيسية المعتمدة لصالح القطاع الريفي يمكن تسليط الضوء على الزيادة الظاهرة في حجم الموارد المالية الموجهة إلى الأعمال التجارية الزراعية، إنشاء حوافز ضريبية لصادرات السلع الزراعية، رفع القيود عن المحاصيل المعدلة وراثيا (GMOs) ، وإعادة التفاوض بشأن الديون الزراعية من قطاع المؤسسات ، إلخ . تكشف تلك الإجراءات الحكومية إلى حد كبير، عن الأجندة السياسية والتي تهدف بشكل واضح إلى الاستفادة من قطاع تصدير المنتجات الزراعية السلعية على حساب إجراءات أكثر تحديدا تسعى إلى تعزيز فعال للزراعة الأسرية والحياة الفلاحية وبرنامج التنمية الريفية المستدامة ذاته الذي تقوم به الحكومة. كانت نتيجة تلك الإجراءات خلال تلك المدة زيادة القدرة التنافسية في الأعمال التجارية الزراعية عن طريق التخصص الإنتاجي، واعتماد التقنيات المتطورة، والإنتاج على نطاق واسع. كان ذلك أمرًا أساسيًا للحصول على أرصدة مواتية في حسابات التجارة الخارجية، مما ساعد على موازنة الحسابات الخارجية للبرازيل. ومع ذلك في المناطق التي تهيمن فيها الأعمال التجارية الزراعية، كما يلاحظ أيضا الهشاشة بين الشبكات التي تشكلها الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر ، والمحتجزون ذوو الإمكانية التي لا يمكن إنكارها لإعادة تنشيط الديناميكيات الاقتصادية المحلية.

لم يسهم نمو وتكثيف الزراعة كثيراً في تنويع سلع المجتمعات الريفية. وبالنظر إلى نمو أكثر من 70٪ في الإنتاج الإجمالي للحبوب خلال العقود الأخيرة كمؤشر وحيد على ذلك النجاح، يعتقد العديد من المحللين أن ذلك النموذج للتنمية الزراعية هو نجاح كبير. يشير هؤلاء المحللون إلى حدوث زيادة حادة في إنتاجية المحاصيل، حتى مع تكاليف تكثيف ممارسات المحاصيل الفردية وتوسيع الاعتماد على المدخلات الكيميائية والبذور المحسنة، كدليل على نجاح لا يمكن إنكاره. ومع ذلك، ويشيرون أيضا إلى التوسع المستمر في الهجرة الجماعية الريفية والتحفيز لتدمير الموارد الطبيعية. في نهاية عام 2011 احتفلت السلطات الاقتصادية الحكومية بتسجيل رقم قياسي مع فوائض التصدير ليصل إلى 30 مليار دولار وهو إنجاز بحد ذاته. ومع ذلك، كما يلاحظ أن تلك الاختلافات الإيجابية في الأرصدة التجارية لا تزال مستمرة تهيمن عليها نوعان من المنتجات الزراعية والسلع والمنتجات الناشئة من الموارد الطبيعية. قدم الميزان التجاري البرازيلي في نفس العام أحد أكبر الفوائض في تاريخه، معتمداً على المشاركة الحاسمة للمواد الأولية الأساسية الموجودة في دائرة السلع، استناداً إلى الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية. والذي يقف وراءه تعدين الحديد، وثقل كبير بدا واضحا للسلع الزراعية مثل لحم البقر، وفول الصويا، والبن والسكر. مثل تلك المشاركة المكثفة في قطاع الحبوب، وخاصة في فول الصويا، في سلة البلاد التصديرية والتي رفعت حجم الصادرات من القطاع الريفي. كانت نتيجة تلك العملية عواقب سياسية مباشرة، لأن قطاع المؤسسات التي أنتجت مثل تلك الفوائض زادت من صلاحياتها السياسية التفاوضية داخل الكونغرس الوطني وكذلك الفرع التنفيذي الفيدرالي، مما ترك الإدارة الحكومية تحت رحمة مصالحها الخاصة.

4 – بعض الاستنتاجات عن الحالة البرازيلية

أثارت المسألة البيئية استقطابًا حادًا بين القطاعين المشاركين في الإنتاج الريفي، وبما أن الزراعة نشاط يتعامل بالضرورة مع الموارد الطبيعية، فقد تدخلت كل من النظم الإنتاجية (المزارع العائلية والأعمال التجارية الزراعية) تعارضا في البيئة. ومع ذلك من الضروري تحديد البعد والآثار المحددة لكل قطاع إنتاجي على الموارد الطبيعية المذكورة. من ناحية ومن منظور الزراعة الأسرية ، يتحقق من أن الغالبية العظمى من العقارات العائلية شهدت انخفاضا في المناطق المعنية ، مما أدى إلى الاستخدام المكثف لتلك الأراضي، في تلك العملية ، يتم بشكل عام إزالة جميع المناطق المتاحة واستخدامها ، سواء بالنسبة لإنتاج الخضروات أو تربية الحيوانات، وتتفاقم تلك العملية بسبب مشاكل الدخل المعتادة بالنسبة لتلك الشريحة من المزارعين الذين لديهم شروط محدودة للاستثمار في التقنيات الحديثة لحفظ الموارد الطبيعية . من ناحية أخرى ، مع التوسع الهائل في طبيعة النظم البيئية المتنوعة في أجزاء مختلفة من البلاد بالتوازي مع الزيادات المعبرة في حجم الإنتاج الإجمالي ، يعرض قطاع الصناعات الزراعية مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالمستقبل البيئي للبرازيل. توجد أمثلة على ذلك في المناطق التي تسود فيها المحاصيل الفردية مثل تلك الحالات موجودة مع فول الصويا في ولاية ماتو جروسو وقصب السكر في ولاية ساو باولو. يلاحظ في تلك الأماكن أن الموطن الطبيعي قد تم تعديله بالكامل: في إطار ذلك النظام من الإنتاج ، تصبح الاستدامة غير متوقعة نتيجة لذلك.

في ذلك العمل يتبين أن الزراعة الأسرية والأعمال الزراعية لا تختلف عن بعضها البعض في الدور الاقتصادي الذي يؤديه كل قطاع على وجه التحديد، ومع ذلك تحتاج التحليلات أيضًا إلى النظر في العناصر المهمة لتلك العلاقات الإنتاجية التي تتجاوز المجال الاقتصادي، في تلك الحالة يصبح الدور الاجتماعي للزراعة الأسرية أكثر أهمية بسبب العدد الكبير من الملكيات الفردية الريفية المشاركة في نظام الزراعة الأسرية، أذا أتيحت لهم الأدوات المناسبة للسياسات العامة ، يعتقد الباحث أن الاستجابات البيئية من ذلك القطاع ستكون واعدة بالمقارنة مع تلك التي قدمها من قبل نموذج إنتاج يخصص للاستكشاف الزراعي حصرا على أساس امتدادات واسعة من الأراضي معهم عدد قليل من الناس .

النموذج القائم على إنتاج السلع الموجهة للأسواق الدولية في وقت واحد يثير عمليات متناقضة ومتضاربة ، فمن ناحية يحفز الأراضي الريفية الشاغرة ، مما يسهم في تفاقم حالة اللامساواة الإقليمية والظروف المعيشية غير المستقرة لمعظم العائلات التي تعيش في المناطق التي عادة ما تكون ريفية، ومن ناحية أخرى فإن نظام الإنتاج القائم على المحاصيل الفردية والإنتاج الواسع النطاق يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية ، سواء من خلال المستويات

المرتفعة لإزالة الغابات وتحويل المناظر الطبيعية إلى بيئات موحدة موجهة نحو الإنتاج الزراعي على نطاق واسع أو من خلال عملية التدهور المتراكمة للمحميات الطبيعية ،وهي الوسيلة الوحيدة لبقاء السكان التقليديين ، مثل قبائل السكان الأصليين وأحفاد العبيد البرازيليين الهاربين الكويلومبولا (quilombola) . يسمح لنا ذلك السيناريو بأن نؤكد أن المحيط الريفي البرازيلي لا يزال يتسم بالهيكلية من خلال تركيز الثروة، والهيمنة السياسية والاقتصادية على الأوليغاركية التقليدية، وباعتماد الشركات عبر الوطنية والأسواق الدولية، وبالتالي على المصالح الاجتماعية والإقليمية العميقة. عدم المساواة التي تولد الإقصاء الاجتماعي والفقر المنهج حتى لو اكتسبت السمات الهيكلية معالم جديدة في العصر الحديث فإنها تحظى بأجزاء كبيرة من التكوين الأصلي، وبالتالي فإن عمليات التدويل والاحتكار في عمليات الإنتاج الزراعي، والتغيرات في المعايير التكنولوجية، وتقييم المنتجات المشتقة من الزراعة والتوسع الكبير للحدود الزراعية يكشف عن استمرارية الاعتماد على النموذج أشكال المهيمن من الإنتاج الزراعي الدولي.

يستنتج البحث أن تلك التحليلات يجب أن تدرك حقيقة أن الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، عملية حدثت في البرازيل في القرن العشرين، والتي عززت الكثير من العادات والقيم الموروثة من الماضي الاستعماري ، أي مكونات جديدة في عملية التنمية الوطنية دون تغيير مسار التاريخ. ومع ذلك فإن المسار الذي رسمه المجتمع البرازيلي منذ تأسيسه يتسم بالتناقض بين والوفرة لعدد قليل من السكان والمجاعة للغالبية العظمى. من المهم تسجيل أن التناقض قد تعزز خلال فترة ما بعد الحرب وقاد البرازيل إلى الرقم بين أكثر البلدان تناقضًا في العالم، فعلى الرغم ان عام 2011 أظهر البرازيل كسادس أكبر اقتصاد في العالم، ولكنها في الوقت ذاته استمرت في كونها دولة ذات التفاوتات الأكبر في العالم وأكبر المعدلات من الإقصاء الاجتماعي. إن موضوعا الفقر والبؤس أصبحا في الآونة الأخيرة من الأولويات في أجندة العمل السياسي الوطني واللذان يعكسان بالضبط ذلك الوضع المتناقض تاريخيا. وهكذا، فإن الاستنتاج الرئيسي هو أن تلك هي المشاكل الاجتماعية والسياسية هي بالضبط التي لا تزال تعوق المجتمع البرازيل نحو وضع أكثر عدلا ومساواة في البيئتان الريفية والحضرية.

المراجع

[1] ASSOCIAO KEYNESIANA BRASILEIRA (AKB). Dossiê Crise II. Porto Alegre (RS): AKB, 2010.

[2] BITTENCOURT, G. Abrindo a caixa preta: o financiamento da agricultura familiar no Brasil. Campinas, 2003. 222f. Dissertaçao (Mestrado em Desenvolvimento Econômico, Espaço e Meio Ambiente) - Instituto de Economia, Universidade Estadual de Campinas, 2003.

[3] BROH؛ A.; EYRE, N.; HOWAR, N. Carbon Markets, an International Business Guide. Earthscan. 2009.

[4] COCHRAN , I.T. & LEGUET , B. Carbon Investment Funds: The Influx of Private Capital. Note d'étude de la Mission Climat de la Caisse des Dêpots. Research Report n 12, November 2007.

[5] RICA LATINA E CARIBE (CEPAL). ةO ECONOMICA PARA AMCOMISS Cambio estructural para la igualdad. Santiago de Chile: CEPAL, Julio de 2012.

[6] DALY, H. Crescimento Sustentvel Nao, obrigado. In: The case against the global economy. Sao Francisco; Sierra Club Books, 1996.

[7] DAILY, H. & FARLEY, J. Economia Ecologica: principios e aplicaçues. Lisboa: Instituto Piaget, 2004.

[8] O PAULO. Brasil é o terceiro pior do mundo em desigualdade. ĺO ESTADO DE S Caderno de Economia, Julho de 2010.

2011.

[9] FUNDAP. Boletim de Economia, n.3, abril de 2011.

[10] GOVERNO FEDERAL. Ministério da Fazenda, Boletim Economia Brasileira em Perspectivas. Ediçao Especial, 2010.

[11] STICA حINSTITUTO BRASILEIRO DE GEOGRAFIA E ESTAT fico de 2010. Rio de Janeiro: IBGE, 2011.ل(IBGE). Censo Demogr

[12] STICA حINSTITUTO BRASILEIRO DE GEOGRAFIA E ESTAT rio de 2006. Rio de Janeiro: IBGE, 2009.ل(IBGE). Censo Agropecu

[13] INSTITUTO DE PESQUISA ECONoMICA APLICADA. Revista Desafios do Desenvolvimento, ano 8, n.66, 2011.

[14] INSTITUTO DE PESQUISA ECONoMICA APLICADA. Revista Desafios do Desenvolvimento, ano 9, n.73, 2012.

[15] INSTITUTO DE PESQUISA ECONoMICA APLICADA. Revista Desafios do Desenvolvimento, ano 10, n. 77, 2013.

[16] INSTITUTO DE PESQUISA ECONoMICA APLICADA. Pobreza, desigualdade e politicas publicas. In: Comunicados da Presidência, n. 38, Janeiro de 2010.

[17] o, مMICA APLICADA. DimensشINSTITUTO DE PESQUISA ECON o da pobreza por regiues e estados no Brasil. In: مo e projeçمevoluç Comunicados da Presidência, n. 58, Julho de 2010.

[18] LAYARGUES, P. P. Do Ecodesenvolvimento ao Desenvolvimento Sustentivel: Evoluçao de um conceito. 2007.

[19] MATTEI, L. A evoluçao do emprego agrucola no Brasil. Sao Paulo: o ABETMercado de Trabalho, 1998.مColeç

[20] lia: يMATTEI, L. Impactos do Pronaf: anilise de indicadores. Bras MDA/NEAD, 2005.

[21] MATTEI, L. Mudanças nas regras de financiamento do PRONAF. Rio de Janeiro: OPPA/CPDA/UFRRJ, n. 17, março de 2008.

[22] MATTEI, L. Evoluçao do crédito do PRONAF para as categorias de agricultores A e A/C entre 2000 e 2010 In: Anais do 49 Congresso da SOBER. , 2011.

[23] MATTEI, L. Brazilian development at beginning of the 21st Century: economic growth, income distribution, and environmental destruction. In "Inside a Champion: an analysis of the Brazilian development model". Berlin, Heinrich Boll Stiftung, 2012.

[24] MATTOS, F.A.M. & JAIME JR, F.G. Ganhos sociais, inflexues na tica econômica e restriçao externa. In: Revista Economia & يpol Tecnologia, n.7, ediçao especial, 2011.

[25] tica. Rio de لMAY, P. H. Economia do Meio Ambiente. Teoria e pr Janeiro: Elsevier, 2010.

[26] MEADOWS, D. Et Al. The limits of Growth. A report for the club of Rome's project on the predicament of Mankind. Londres:Potomac, 1974.

[27] PRET, R. C. Economia verde e commoditizaçao da vida. In: Revista NECAT, ano 1, n.2, julho-dezembro de 2012.

[28] POCHMANN, M. Brasil, o pais dos desiguais. In: Lê Monde Diplomatique, ano 1, n.3, outubro de 2007.

[29] tica da sustentabilidade? يROMEIRO, A R. Economia ou economia pol In: MAY, Peter. Economia do Meio Ambiente. Teoria e pratica. 2 ed. Rio de Janeiro: Elsevier, 2010.

[30] ROMEIRO, A R. Economia ou economia politica da sustentabilidade? Texto para Discussao.IE/UNICAMP, Campinas, n. 102, set. 2001.

[31] vel. Rio de لSACHS, I. Caminhos para o Desenvolvimento Sustent Janeir: Editora Garamond, 2009.

[32] SCHNEIDER, S. & AQUINO, J. 12 anos de polatica de crédito do PRONAF no Brasil (1996-2008): uma reflexao critica. Campo Grande Congresso Brasileiro da SOBER, 2010.:(MS): 48

[33] ticas يSCHNEIDER, S. A importância da pluriatividade para as pol lia, ano XVI, يcola. Brasيtica Agrيpublicas no Brasil. Revista de Pol n. 3, p. 14-33, jul./ago./set. 2007.

[34] SEQUINEL, M. C. M. Cupula mundial sobre desenvolvimento vel. ANaLISE يsustentavel - Joanesburgo: entre o sonho e o poss CONJUNTURAL, v.24, n.11-12, p.12, nov./dez. 2002.

[35] SERRANO, F. & SUMMA, R. Politica Macroeconômica, crescimento e distribuiçao de renda na economia brasileira dos anos 2000. In: Observaturio da Economia Global, n.6, março de 2011.

[36] TAVARES SOARES, M.A. Salario Minimo e o paradoxo da reduçuo da desigualdade no Brasil. In: Revista Oikos, v.10, n.2,